

سورية بلا مخيمات بين الوعد والحقيقة

غموض استراتيجي
أم غياب للرؤية؟

«سورية بلا مخيمات»
بين الوعد والحقيقة

هل تجاوزت إيران الحدود؟؟

سرديّة الثورة السورية تحفظها ذاكرة المخيمات



من الوثيقة الفكرية لتيار سورية الجديدة:

تمر سورية في مرحلة فاصلة من مراحل تاريخها، تستدعي التخطيط لمسيرة المستقبل، وتوجب على الفرق السياسية، باختلاف مرجعياتها الفكرية، أن تترسي أسس الواقع الجديد الذي ينهي الاستبداد، ويحقق تطامع السوريين في بناء الإنسان الحر والبلد المستقر، المنسجم مع نفسه الذي يبني مستقبله لبنة لبنة.

يسعى تيار سورية الجديدة لأن تكون سورية دولة مؤسسات يضبط القانون سلوكها، ويؤمها ذوو الكفاءة، وتتشارك مع قوى ومنظمات المجتمع المدني في إدارة شؤون المجتمع...

أما على مستوى السياسات والتدابير، فيرى تيار سورية الجديدة أن هناك ثلاثة أوجه محددة واجبة يشكل غيابها موانع لتحقيق ما يرجى من نظام الحكم: وهي محو الأمية، والمقاربة بين المستويات المعيشية والتخطيط السليم للمدن والقرى والأحياء.

العنقاء

مجلة شهرية (ورقية - إلكترونية) تصدر عن تيار سورية الجديدة

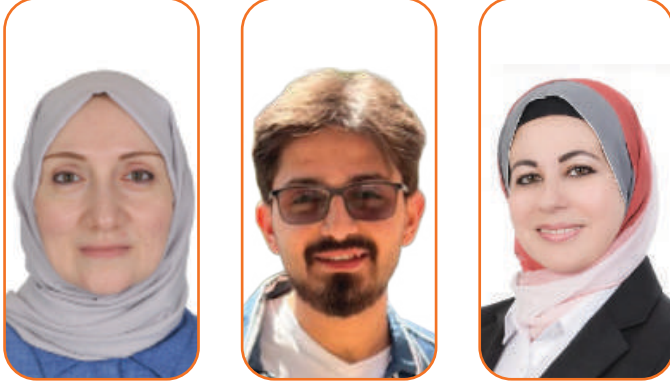
فريق التحرير

رئيس التحرير: سهير أومري
مشرف الأبواب السياسية والاقتصادية: أسامة ليموني
مشرف الأبواب الاجتماعية والثقافية: علا خالوصي
مشرف أخبار التيار: آية رشيد
تصميم الغلاف: المكتب الإعلامي
الإخراج الفني: رامي القاري

إيميل التحرير: alankaa.magazine@syriamovement.com

أبواب المجلة

تحقيق صحفي	« سورية بلا مخيمات » بين الوعد والحقيقة	مجموعة باحثين	6-1
رؤى سياسية	غموض استراتيجي أم غياب للرؤية؟	أ. لبيب النحاس	7
إضاءات سياسية	هل تجاوزت إيران الحدود؟؟	أ. علي زين العابدين المجعان	9-8
إضاءات في التغيير والنهضة	سردية الثورة السورية تحفظها ذاكرة	م. محمد رامي قزير	11-10
إضاءات شبابية	ما بعد الخيام..الشباب يعيدون بناء الحياة	أ. باسل عبد الله الرفاعي	12
إضاءات على كتاب	المخيمات السورية بين رواية «أم سعد»....	أ. إيناس السواح	13
لقاء صحفي	العائدون بين مطرقة المخيم وسندان الإعمار المؤجل	أ. بلال الشيخ	16-14
إضاءات مقاصدية	بين حرية النشر ومسؤولية الكلمة	أ. ملهم العمور	17



«سورية بلا مخيمات» بين الوعد والحقيقة

تحقيق صحفي
سهير أومري - أسامة ليموني - علا خالصي

المخيمات، غادر أكثر من 1.38 مليون نازح داخلي المخيمات ومواقع النزوح منذ ديسمبر كانون الأول 2024، وانخفض عدد المقيمين فيها من نحو 2.2 مليون إلى 773 ألف شخص بحلول آب 2026. وخلال تموز وآب وحدهما، غادر 38,836 شخصاً مواقع النزوح، وأُلغي 130 موقعاً. وتخص هذه الأرقام سكان المخيمات ومواقع النزوح، لا مجموع النازحين داخل البلاد.

تقدّم واضح في أعداد المغادرين، يقابله تحذير في التقرير نفسه: «تراجع سكان المخيمات لا يعني بالضرورة تراجع معاناتهم؛ إذ تنتقل مطالب السكن والخدمات والعمل إلى مناطق العودة».

وللوقوف على هذه الفجوة، التقت «العنقاء» أشخاصاً عاشوا في الخيام؛ منهم من عاد، ومنهم لا يزال ينتظر شروطاً تسمح له بالمغادرة. تروي شهاداتهم ما تحقق من حلم العودة، وما خاب منه، وما يخشونه على حياتهم بعد الخيمة.

لماذا يبقى من يريد العودة؟

أحد المقيمين في المخيمات، طلب عدم ذكر اسمه لدواعٍ أمنية، يربط مغادرته بالقدرة على إصلاح منزله، ومحاسبة من يتهمم بالتسبب في تهجيرهم. يقول: «الذي يبقيني إلى الآن في المخيم أسباب مادية ومعنوية، أما الأسباب المعنوية: فتمثل في بقاء الشبيحة من المخبرين والعواينية، الذين كانوا سبباً في تهجيرنا في بيوتهم ووظائفهم من دون أي حساب أو عقاب، وكأن شيئاً لم يكن».

ويضيف: «أما الأسباب المادية: فتمثل أننا بعد طول سنوات

انتظروا سنواتٍ ليعودوا إلى بيوتهم، ثم اضطربعضهم إلى البحث عن خيمة من جديد.

هذه إحدى الوقائع التي ترويها شهادات من المخيمات السورية ومناطق العودة: أُسر غادرت على أمل إنهاء النزوح، فوجدت أن كلفة السكن وغياب الماء والعمل تجعل البقاء في بلداتها أشد صعوبة مما توقعت.

وبين فرحة الرجوع ومخاطر النزوح مجدداً، يواجه وعد «سورية بلا مخيمات» امتحانه الأصعب:

هل يستطيع العائدون استعادة حياتهم؟ ومتى ستطوى آخر خيمة للسوريين وتنتهي مرحلة مؤلمة من تاريخ حياتهم؟



بحسب التحديث الإنساني الصادر عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية «أوتشا»، العدد السابع، تموز-آب 2026، ونقلاً عن قطاع إدارة وتنسيق



ومع استمرار هذه العوائق، تختلف نظرتهم إلى ما غيّرته التحرير. بينما يرى «محمد نعناع» أن التحرير يمنحه العيش بحرية أكثر يرى «عبد الباري» أن التحرير لم يغيّر شيئاً في حياته، أما المقيم الذي طلب حجب اسمه، فيقول: «لم يغيّر التحرير شيئاً من نظرتي إلى البقاء في المخيم، بل ما زلت مصراً على البقاء فيه، ولولا تضيق الحكومة على المخيمات بقطع الماء والتعليم والمواصلات لما عاد أحد من المخيمات إلى مدنها؛ لأن ثورتنا ثورة كرامة، والعودة التي تتم بشكلها الحالي هي عودة إجبارية تفتقر إلى كل مقومات الكرامة التي تحفظ للنازح هيبته وقيمه».

وتطرح روايته عن تراجع الخدمات سؤالاً عن الخيارات المتاحة: كيف تتخذ الأسرة قرار العودة حين تتعثر معيشتها داخل المخيم، وتعجز عن تأمين السكن والخدمات خارجة؟ الضريبة النفسية لسنوات الخيام

الحرب «التي استهلكت كل ما لدينا» لم يعد في قدرتنا إصلاح بيوتنا المتضررة بسبب ارتفاع تكاليف البناء وغلاء الأجور، إضافةً إلى عدم وجود أي دعم حكومي مادي للنازح ولو بمبالغ مادية رمزية تساعد على العودة إلى بيته وإعادة تأهيله.

ويظهر عائق السكن في شهادات مقيمين آخرين؛ إذ يختصر «خالد جقلان» سبب بقاءه في المخيم بقوله: «ما يمنعني من العودة هو عدم القدرة على ترميم منزلي»، بينما يقول «محمد نعناع»: «لا يوجد لدي منزل أذهب إليه». أما «عبد الباري لبابيدي»، فتتجاوز المشكلة لديه تأمين البيت إلى صلاحية القرية للحياة يقول: «لا أستطيع العودة إلى قريتي لأنه لا يوجد فيها مقومات الحياة»، ويحدد ما ينتظره للمغادرة: «أنتظر تعويضاً مادياً لأبدأ حياتي في قريتي من جديد».





تدعمني مادياً ومعنوياً بكل ما أوتيت من قوة أمام أعين المؤيدين للنظام السابق، ولا تتركني بعد العودة لمصيري المجهول، فأضطر لأنتقل من النزوح في المخيمات إلى النزوح من البلد».

ويقول «عبد الباري»: «سأعود عندما أشعر بأنني سأعيش بكرامة في منزلي وأحصل على جميع حقوق في عيشة كريمة»، ويحدد «خالد» متى يرجع بقوله: «عندما أتوقع أنني سأستقر في حياة هادئة تلي أدنى احتياجات الحياة الأساسية».

عادوا إلى بيوتهم... فماذا وجدوا؟

أما شهادة من عاد من المخيمات فتُظهر صعوبات السكن والعمل بعد مغادرة المخيم، مع اختلاف واضح في تقييم العودة.

أديب الأسود، غادر المخيم بعد التحرير، يختصر دافعه بقوله: «حلم العودة بعد طول الفراق هو الدافع الأكبر وهو الذي حسم قراري لمغادرة المخيم». أما بلال محمد الشيخ، المقيم سابقاً في مخيمات الشمال، فيصف قراره بالعودة: «القرار اتخذته بعد تراكم ضغوط يومية جعلت البقاء غير ممكن: انقطاع متكرر للخدمات الأساسية (مياه وصرف ونفايات)، تدهور صحي لدى أفراد العائلة، وغياب أي خطة حكومية واضحة لإدارة المخيمات». ويضيف: «بالإضافة لذلك، كان ضغط الجهات المحلية لإخلاء المخيمات واضحاً، ما جعلني أعتبر أن البقاء سيزيد من تعرض أسرتي لمخاطر صحية ومادية، فاخترت المغادرة على أمل البدء من جديد في مكان أقرب إلى مصادر خدمات أفضل».

وأياً كان سبب العودة، فالصعوبات التي واجهها العائدون تشكّل تحدياً مستمراً. يقول أديب: «أصعب ما واجهته في بداية عودتي تأمين مواد البناء لإعادة ترميم المنزل المدمر، وتأمين الخدمات مثل الماء ووسائل الاتصال، والبحث عن عمل للانطلاق في الحياة الجديدة». ويصف بلال ما وجده: «وجدت غالباً بيوتاً مدمرة أو متضررة بشكل لا يسمح بالعيش دون إعمار أو دعم مالي، بنى تحتية مهترئة، وشحاً واضحاً في الخدمات الأساسية كالتيار الكهربائي والمياه والصحة».

يمتد ثمن البقاء في المخيمات إلى الصحة والتعليم والعلاقات والشعور بالكرامة.

يقول المقيم الذي طلب عدم ذكر اسمه: «سلبتني هذه السنوات كل شيء: عمري، كرامتي، صحي، راحتي، استقرار، مستقبلي، أحلامي، شقائي وتعب، وجنى عمري من مدخرات وأموال، وكل ما أملك».

ويشرح أثر الاعتماد على المعونات في نظرته إلى نفسه: «أصعب ما تغير في حياتي خلال فترة النزوح هو تعودي على الخنوع والخضوع والذل والانكسار وأنا أقف على أبواب المنظمات أو الداعمين والمتبرعين، وانتظار السلة والمعونة، وهو ما كنت أرفضه في حياتي رفضاً قاطعاً».

وتجد هذه المعاناة صداها في إجابات المقيمين الثلاثة، مع اختلاف ما تركته سنوات النزوح في حياة كل منهم. يقول «عبد الباري»: «أخذت سنوات المخيم كل طموحاتي وراحة بالي وأحلامي»، ويحدد «خالد» خسارته بقوله: «أخذت هذه السنوات دراستي ومستقبلي»، فيما يقول «محمد»: «أخذت راحة البال وأعز الناس».

ومع قسوة الإقامة، تثير العودة مخاوف تتجاوز كلفة ترميم البيوت. يقول المقيم الذي طلب عدم ذكر اسمه: «من أصعب ما ينتظرني عند العودة أن أرى قاتلي ومُهْجَري أمام عيني من شبيحة وغيرهم، ولا أستطيع أن أحرّك أمامه ساكناً بحجة السلم الأهلي واللحمة الوطنية وغياب المحاسبة الحكومية لهم».

أما «عبد الباري» فيخشى صعوبة الاندماج وتكرار التهجير: «أخشى في حال العودة عدم التأقلم مع الظروف الجديدة والمجتمع الجديد وأخشى النزوح مرة ثانية». ويصف «محمد» العودة بأنها: «بداية من لا شيء»، بينما يقول «خالد»: «أخشى البدء من جديد وصعوبة الحياة».

لهذا، يربط أصحاب الشهادات نهاية نزوحهم بما ينتظرهم بعد المغادرة. يقول المقيم الذي رفض ذكر اسمه: «سأعود عندما أجد اهتماماً حقيقياً بي من قبل الدولة، بحيث



وصحية وتعليمية.

ويضيف عن صعوبات البداية: «إضافة لذلك، التعامل مع آثار الحرب النفسية والاجتماعية لدى الأطفال والكبار نتيجة التهجير والدمار، كل ذلك يشكل تحدياً في إعادة بناء العلاقات المجتمعية.» لذلك يحذر الراغبين في العودة فيقول: «لا تعتمد فقط على وعود شفوية أو ضغوط الإخلاء.» وفي المقابل، يظل «أديب» متمسكاً بقيمة العودة رغم صعوباتها: «للاأمانة رغم مرارة الأيام وصعوباتها في الخيام والحنين الذي لا ينفد إليها، وذكرياتها التي لا تُنسى، لكن لمن يستطيع ولا يزال متردداً أقول له: العودة خيرٌ من البقاء، والأوطان لا تُبنى في الخيام.»

عودة من المخيمات تنتهي بنزوح جديد إلى الخيام!

بعض الأسر تجاوزت صعوبة الاستقرار إلى العجز عن مواصلة الإقامة في مناطقها، فعادت تبحث عن مأوى داخل المخيمات! تؤكد منى الشاوي، المنسقة السابقة في مخيمات الشمال، رصد هذه الحالات: «نعم، واجهنا حالات اضطرت للعودة إلى الخيمة مجدداً بسبب قسوة الواقع. على سبيل المثال، سُجلت حالات في «مخيم النور» لعائلات عادت أدراجها بعدما صُدمت

وتكشفت تجربة أديب أثر انقطاع طويل عن البيئة الأصلية؛ فالرجوع إلى القرية رافقه شعور بالغربة، وصل إلى الحنين للمخيم. يقول: «للحقيقة في الأيام الأولى للعودة تعززت في نفسي مشاعر الحب والانتماء للمخيم بسبب الشعور بالغربة وعدم الانتماء إلى الأرض، أصبح هناك شوق للخيمة وللأشخاص الذين اعتدنا عليهم، فهم أشخاص عرفنا حقيقة معدنهم الأصيل في أوقات الشدة.»

ومع ذلك، يحفظ لتجربته ما تحقق فيها: «نوعاً ما حققت العودة جزءاً مما كنت أحلم به، مثل العودة إلى المنزل والحقل رغم اقتلاع أشجاره، لكن الألم تمت في غياب محاسبة الذين تسببوا بالضرر لممتلكاتنا، إضافة إلى بعض الصعوبات في تأمين وسائل الزراعة وسوء الناتج الزراعي.»

وعند سؤال بلال عما إذا حققت العودة ما كان ينتظره، عبّر عن خيبة أمل واضحة: «الإجابة المختصرة: لا، إلى حدٍ كبير. كانت التوقعات بعودة آمنة ومستدامة تتطلب بنى تحتية وخطط تأهيلية حقيقية، لكن ما تحقق كان محدوداً: بعض الأسر نجحت في إعادة ترتيب سكنها بجهود شخصية، لكن الغالب لا يزال يواجه صعوبات اقتصادية



العائلات التي دُمرت منازلها كلياً ولا تملك أي قدرة مالية على البناء، إضافة للأرامل، والأيتام، والعائلات التي تضم ذوي احتياجات خاصة أو فقدت معيلاًها.»

وحول بطء الحلول تقول: «معظم ميزانيات المنظمات العاملة في محيط أعزاز لا تزال محصورة في النطاق الإغاثي المباشر (توزيع خبز و سلال)، وهي لا تغطي التكاليف الضخمة المطلوبة لبناء الوحدات السكنية أو صيانة شبكات الصرف الصحي والكهرباء والماء في القرى المستهدفة بالعودة.»

وتورد في المقابل ما يفسر نجاح بعض العائلات: «وقد رصدنا نموذجاً لهذه العودة المستقرة مع عدة عائلات عادت إلى تل رفعت بعد أن تمكنت من ترميم منازلها (أسقف وجدران)، وعاد أطفالها للمدارس مع توفر عمل منتظم لمعيل الأسرة، مما جعلهم يستقرون نهائياً دون أدنى تفكير بالعودة إلى بيئة المخيمات.» هنا ارتبط الاستقرار بالسكن والتعليم والدخل؛ وهي شروط ينبغي توفيرها قبل الإغلاق.

خطة العودة أمام المسؤولية الحكومية والرقابة البرلمانية

أمام هذه الوقائع، تبرز مسؤولية الدولة في تأهيل مناطق العودة، وحماية الملكيات، وتوزيع التمويل، ومتابعة الأسر بعد انتقالها.

وفي إجاباته للعنقاء، يوضح الدكتور محمود كامل مصطفى، عضو مجلس الشعب ورئيس لجنة الشؤون الاجتماعية، جانباً من العوائق: «تبرز عدة عقبات قانونية تعترض عودة النازحين، في مقدمتها صعوبات إثبات الملكية نتيجة فقدان الوثائق أو تلف السجلات العقارية، وتعدد المطالبات على العقار الواحد، وتعقيد الإجراءات القانونية والإدارية المتعلقة بتسوية النزاعات العقارية.»

ويقترح لحماية الحقوق: «إن ضمان حقوق السكن والملكية للنازحين يتطلب اعتماد آليات قانونية مرنة وموثوقة، تتيح للمتضررين إثبات حقوقهم بوسائل بديلة، من خلال السجلات العقارية المتاحة، والوثائق الموجودة لدى الجهات العامة، وغيرها من الأدلة والقرائن التي يمكن التحقق منها قانونياً.»

بضعف الإمكانيات وغياب فرص العمل في مناطقها المدمرة.» وتضيف: «وفي حالة أخرى موثقة في «المخيم القطري»، غادرت إحدى العائلات متأملة الاستقرار في قرية أصلية، لكنها تفاجأت بظروف لا تطاق (انعدام تام للمياه الصالحة للشرب، ارتفاع باهظ في تكاليف الإصلاح أو الاستئجار، وغياب أي مصدر رزق) مما اضطر أفرادها للبحث عن خيمة بديلة والعودة لحياة المخيم انتظاراً لفرصة أفضل.» هذه الحالات تجعل متابعة المغادرين ضرورة لتحديد:

كم أسرة استقرت، وكم أسرة عادت إلى المخيم أو انتقلت إلى مأوى مؤقت آخر؟

وتوضح الشاوي محدودية ما يرافق العودة من دعم: «والمساعدات الإغاثية الأولية التي تتلقاها الأسر أثناء الخروج — كالشواذر والعوازل وبعض أدوات المطبخ — تبقى حلاً مؤقتاً يُسعفهم لأسابيع فقط، لكنهم يصطدمون سريعاً بمرارة الإقامة في غرف جزئية الصلاحية ريثما يحصلون على دعم فعلي لترميم بيوتهم.»

ويتقاطع ذلك مع تحذير أوتشا الإنساني في تموز-آب 2026 من أن محدودية الاستثمار في التعافي وضعف الخدمات وفرص العيش تهدد استدامة الاستقرار، وتزيد خطر موجات نزوح جديدة.

وفي حماة، ينقل تحديث أوتشا نفسه عن السلطات المحلية وجود نحو 19 ألف أسرة، تضم 113,754 شخصاً، في تجمعات غير رسمية موزعة على نواح عدة؛ 54% منها في خيام، و42% في مساكن مؤقتة أو بدائية. أي إن 96% من هذه الأسر تعتمد على أشكال سكن مؤقتة، وتقتصر هذه النسبة على الأسر في التجمعات المذكورة بحماة، وتوضح استمرار الإقامة المؤقتة رغم اتساع حركة العودة.

الأكثر فقراً ينتظرون دعماً أكبر

وتلفت الشاوي إلى أن القدرة على المغادرة تتفاوت بحسب الوضع المادي والعائلي: «الفئات الأكثر هشاشة وتضرراً هي التي لا تزال تجد صعوبة في مغادرة الخيمة، لا سيما



ويسجل التقرير أعمال تاهيل للمياه والكهرباء والمخابز والمساكن؛ منها برنامج جارٍ في «اللطامنة» يُتوقع أن يشمل أكثر من 500 منزل، إلى جانب مدرسة ومركز صحي ومحطة مياه، لكنه يؤكد أن التمويل المتاح دون حجم المطلوب، وأن تشغيل المرافق وصيانتها يحتاجان إلى موارد مستدامة، فيما تؤخر مخلفات الحرب أعمال التاهيل في بعض المناطق.

بين 130 موقعاً ألغي خلال شهرين، و773 ألف إنسان ظلوا في المخيمات ومواقع النزوح حتى آب 2026، توجد مسؤوليتان متلازمتان: حماية من بقوا، وضمان استقرار من غادروا. وتكشف الشهادات أن المسافة إلى البيت تتسع أحياناً بسبب كلفة ترميمه، وأحياناً بسبب غياب العمل، وأحياناً بسبب الخوف من لقاء من يهتمهم المهجر بإيذائه دون محاسبة.

يبدأ الوفاء بوعد «سورية بلا مخيمات» حين يستطيع أهلها الاستقرار خارجها دون خوف من نزوح جديد. وتظهر نتائج في المدرسة التي تستقبل الطفل، والدخل الذي يغني أسرته عن انتظار السلة، والحق الذي يستطيع صاحبه إثباته، والأمان الذي يسمح له بالكلام باسمه. حين تتوافر هذه الشروط، تصبح الخيمة صفحة تُطوى؛ وحتى ذلك الحين، يبقى إنهاء النزوح مسؤولية تمتد إلى ما بعد إزالة آخر خيمة.



وحول الإطار الحكومي، يقول: «لا شك أن الحكومة السورية وضعت إنهاء ملف المخيمات ضمن أولويات عملها، وقد تُرجم هذا التوجه بصدور المرسوم الرئاسي رقم 59 لعام 2026، القاضي بتشكيل لجنة حكومية برئاسة وزير الطوارئ وإدارة الكوارث، وعضوية عدد من الوزراء والمحافظين والجهات المعنية، بهدف تهيئة البنى التحتية في المناطق المدمرة، وتحسين الخدمات، وتوفير الظروف الملائمة لعودة الأهالي إلى مناطقهم.»

ويحدد متطلبات الانتقال إلى التنفيذ: «يجب أن تُترجم هذه المعطيات إلى خطة وطنية تنفيذية متكاملة، تتضمن جدولاً زمنياً واضحاً، وموازنة محددة، ومصادر تمويل معروفة، وتوزيعاً للمسؤوليات بين الوزارات والمحافظات والجهات المعنية، مع الاستفادة من مساهمات المنظمات الدولية والجهات المانحة.»

وفي عدالة توزيع الموارد، يشدد على التقييم الميداني: «يجب أن يستند هذا التوزيع إلى تقييم ميداني دقيق لحجم الدمار، وأعداد السكان والنازحين، ومستوى تضرر البنية التحتية والخدمات الأساسية، بما يضمن توجيه الموارد وفق الاحتياجات الفعلية.»

وعن المسؤولية الرقابية يقول: «كما يتمثل دورنا البرلماني في متابعة الخطط الحكومية المتعلقة بمعالجة ملف المخيمات، والوقوف على المعوقات التي تحول دون عودة الأهالي، والعمل على دعم الجهود الوطنية الرامية إلى توفير الظروف الملائمة لعودة أمنة وكرامة ومستدامة.»

وتبقى أسئلة التنفيذ: ما تمويل كل منطقة؟ متى تصل الخدمات؟ ومن يتابع الأسر المتعثرة بعد العودة؟

متى ينتهي النزوح فعلاً؟

يوثق تقرير أوتشا دعم عودة 60,167 نازحاً داخلياً بين كانون الثاني وآب 2026 ضمن آليات تقودها الحكومة؛ وهذا عدد من تلقوا دعماً في تلك الآليات، لا إجمالي المغادرين.



بقلم: أ. لبيب النحاس

نائب رئيس تيار سورية الجديدة للشؤون السياسية

السلطة الجديدة، وعودة شخصيات مرتبطة بالنظام السابق، أو ذات مواقف رمادية إلى الواجهة الاقتصادية، بل والسياسية أيضاً. فلا يمكن الانتقال من اقتصاد حرب فاسد ومنهار إلى نموذج نيوليبرالي متوحش من دون خطة حقيقية، وإجراءات تُحقق الحد الأدنى من العدالة الاجتماعية، وتحمي الفئات الفقيرة التي تكاد تعجز عن تأمين قوتها اليومي.

والمقلق أيضاً ظواهر هيمنة السلطة التنفيذية على بقية السلطات، وقد تجلى ذلك في الإعلان الدستوري، والتشكيلات الحكومية المتتالية، ومسار تشكيل مجلس الشعب وانطلاق عمله، وإقامة هيكل موازية للهيكل الرسمي للدولة تتحكم بشكل فعلي في موارد البلاد، وتتبع للرئاسة، ولا تخضع للرقابة بما في ذلك الصندوق السيادي.

وفي ظل المخاوف من تصاعد الأزمات الإقليمية وتداعياتها على بلدنا، ومن إقحام سورية بها نتيجة اضطراب أولويات السلطة وغياب آليات حقيقية لصنع القرار والتشاور، تبرز ضرورة أن ينظم المجتمع المدني السوري صفوفه ويُفعل دوره. فذلك خطوة محورية، وأحد أنجع السبل المتاحة حالياً لممارسة نقد بناء ومؤثر لسياسات قد تكون عواقبها كارثية. كما يتيح للمجتمع السوري أن يكون شريكاً فاعلاً وأساسياً في دعم عمل مجلس الشعب، وتصويب أدائه، والضغط على نوابه للقيام بواجباتهم بعيداً عن الإملاءات.

فالواقع الذي نعيشه اليوم هو- في جوهره- ثمرة قيام الشعب بدوره، وأخذ زمام المبادرة حين خرج إلى الشوارع مطالباً بحقوقه. ولا نحتاج اليوم إلى تكرار المسار ذاته، لكننا نحتاج بالتأكيد إلى إيجاد الآليات والأدوات التي تُحوّل صوت الشعب إلى ضغط سياسي حقيقي، يجعل مصالح السوريين وتطلعاتهم أولوية فعلية في عمل الدولة وسياساتها.

لم يفت الأوان بعد، وإن كان ثمن الأخطاء يرتفع يومياً، وتكلفة التصحيح تتزايد بوتيرة متسارعة. لذلك، علينا مواصلة العمل والمناصرة والتواصل، لأن سورية الجديدة تستحق ذلك وأكثر، ولأننا ما زلنا بعيدين جداً عن بلوغ سقف إمكاناتنا الحقيقية.

غموض استراتيجي

أم غياب للرؤية؟

نقترب بسرعة تكاد تكون مذهلة من الذكرى الثانية لثاني أهم حدث في تاريخ سورية الحديث: سقوط نظام الأسد. الذي أطاحت به الثورة السورية المباركة، والتي تمثل الحدث الأهم في تاريخ البلاد خلال القرن الأخير.

يمضي زمن المرحلة الانتقالية دون أن تواكبه إنجازات مرضية لعموم السوريين سواء فيما يتعلق بانطلاق حقيقي لمسار العدالة الانتقالية، أو تفعيل الحياة السياسية، أو وضوح الآلية التي ستتم فيها كتابة الدستور، وسط تدهور الأوضاع المعيشية للسوريين، وتفاقم الفساد في صلب الدولة الجديدة.

يدرك الشعب السوري حجم الإرث الكارثي لنظام الأسد، والدمار الشامل الذي لحق بالبلاد على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويقدر الجهود الكبيرة التي يبذلها المخلصون في الحكومة، لكن ما لا يمكن تفهمه هو غياب رؤية اقتصادية وسياسية واضحة تتجاوز الوعود والخطابات الترويجية، كما لا يمكن قبول أن تكون الكثير من المشكلات والتحديات التي تواجه الدولة والمجتمع اليوم ناتجة عن قرارات خاطئة، وضعف للشفافية، وتضييق لدائرة صنع القرار والمشورة.

إن «الغموض الاستراتيجي»، الذي يتذرّع به بعض المدافعين عن سياسات السلطة، ربما يكون مع الأعداء والخصوم ولكن لا ينبغي أن يكون نهجاً في التعامل مع الشعب. فهوية سورية، وطبيعة اقتصادها، ونمط الحياة السياسية فيها، وشكل نظام الحكم، لا يمكن أن تبقى ألغازاً، أو أن تقتصر الإجابات عنها على عبارات غامضة على ألسنة المسؤولين. وما يحتاجه الشعب والدولة اليوم هو رؤية واضحة على المستويات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. يعرف السوريون من خلالها إلى أين تتجه بلادهم، وما الخطوات اللازمة لتحقيق الأهداف المنشودة؟ وما التكلفة الحقيقية لذلك؟ بعيداً عن المبالغات وسوء إدارة توقعاتهم.

فالشعب السوري مستعد وقادر على التضحية، رغم الأثمان الهائلة التي دفعها خلال السنوات الماضية، بل العقود الماضية. لكنه يحتاج لأن يعرف إلى أين يتجه، وأن يثق بعدالة توزيع الأعباء، وألا يتحملها الفقراء وحدهم والفئات الأكثر تضرراً التي تُشكل الغالبية العظمى من المجتمع. ويزداد هذا المطلب إلحاحاً بينما يشاهد السوريون بذهول صعود محدثي النعمة من أوساط



هل تجاوزت إيران الحدود؟؟

علي زين العابدين المجعان
عضو تيار سورية الجديدة

والمستمرة في المنطقة، ويشغل المنطقة عن أي تطور أو تقدم، إضافة لإشغال الدول الإسلامية عن أي مخطط لتحرير فلسطين، وبقيناً سيخلق هذا الأمر الظروف المناسبة والاستفزات التي تجعل دول المنطقة تتسابق للحصول على الأسلحة الأمريكية لحماية نفسها، وإقامة القواعد العسكرية الأمريكية في المنطقة وهذا فعلاً ما حدث.

كما أن الغرب استفاد من وجود إيران ومليشياتها في الحروب التي اشتعلت في المنطقة ضد أفغانستان والعراق، ثم لاحقاً ضد الثورة السورية وضد داعش في العراق.

هذه المعلومات أثبتت أن وجود إيران في المنطقة كان مفيداً للغرب والكيان الصهيوني أيّما فائدة، لكن ما الذي حدث حتى بدأ الصدام بينهما والحرب الأخيرة؟.. هل تجاوزت إيران حدودها المرسومة لها؟

بعد معركة "طوفان الأقصى" وجدت إيران نفسها مضطرة للمشاركة الخجولة مع مليشياتها ضد الكيان الصهيوني، فهي التي كانت ترفع شعارات محور المقاومة والممانعة والموت لإسرائيل وأمريكا، وبالتالي فعدم مشاركتها سيظهرها بوجه كاذب، فكيف لا تشارك وأحد أعضاء هذا المحور (حماس) قام بمعركة تحرير ضد الكيان الصهيوني، هذه المشاركة الخجولة كانت قاصمة الظهر، فبدأ الكيان الصهيوني بعد هذا بخطوات إضعاف إيران لأنها تجاوزت الحدود التي رُسمت لها، فحدودها هو قتال العرب والمسلمين، أما قصف الكيان فهذا تماذٍ على دورها الوظيفي.

قام الكيان الصهيوني بعدها بعمليات إنهاء وتصفية مليشسيا حزب الله في لبنان من خلال عمليات استهدفت قادة وكوادرو عناصر الحزب بعملية تفجير أجهزة الاتصال، واغتيال القيادات، وعلى رأسهم الأمين العام للحزب "حسن نصر الله"، فأصيب الحزب بشلل كامل خارج الحدود وخاصة في سورية.

في منطقتنا العربية وخاصة في الدول التي ذاقت ويلات الإجرام الإيراني والمليشيات التابعة لإيران، كان النقاش دائماً بين الأوساط المختلفة للمجتمع عن العلاقة التي تحكم إيران والكيان الصهيوني، فمن الناس من كان يتكلم على أننا أمام وجهين لعملة واحدة، فإيران هي إسرائيل وإسرائيل هي إيران، وأن لا عداء بينهما أبداً فيما يرى آخرون أن العداء قائم بينهما لكن مصالحهما اتفقت بقتال العرب والمسلمين، ورأي آخر يتكلم على أن بينهما صراع نفوذ في المنطقة العربية.

ولعل هذه الآراء هي الأكثر شيوعاً بين الأوساط العربية المثقفة وغير المثقفة، ومع بداية الحرب الأخيرة ظهر واضحاً أن هناك عداء حقيقي، فالحرب على أشدها والمعركة حامية الوطيس وكما يقال "الضرب موزع" صحاب.

إذا السؤال: لماذا كان يظن البعض أن لا عداء بين الدولتين؟ وأنهما تتبادلان وتتوازعان الأدوار لحرب العرب والمسلمين؟

مع بداية ما يسمى "الثورة الإسلامية في إيران" تحدث الكثير من التقارير الموثوقة عن أن فرنسا كان لها دور في صناعة الدولة الإيرانية ورموزها الذين استلموا زمام الأمور بعد سقوط حكم الشاه، ولعل صورة الخميني وهو ينزل من الطائرة برفقة الضباط الفرنسيين أشهرها وأوضحها. هذه التقارير أثبتت على الأقل أن النظام الإيراني جاء برضى وموافقة الدول الغربية.. لكن لماذا؟

عند الإجابة عن هذا السؤال فإننا سنتبين العلاقة بين الغرب والكيان الصهيوني من جهة، وبين إيران من جهة أخرى، فقد قامت الدول الغربية بصناعة الحالة الشيعية ذات البعد الفارسي، ويسّرت لها إقامة الدولة في إيران لكي تكون مناكفة للعرب والمسلمين السُنة، وليس بالضرورة لتكون عميلة أو تابعة لهم، فبمجرد وجود دولة بهذه المواصفات في وسط محيط عربي سُني كفيلاً بقيام حرب بينهما، والصدام المستمر وهذا سيخلق البلبلة الكافية



وتابع الكيان اغتيال قيادات الميليشيات الشيعية في سورية والعراق ولبنان؛ لإنهاء قوة إيران العابرة للحدود، وختم الكيان هذه الخطوات بخطوة تسهيل قطع طريق الإمداد من إيران إلى لبنان من خلال تسهيل عملية إسقاط عصابات البعث في سورية، ودخول الثوار إلى العاصمة دمشق، حيث منع الطيران التابع للكيان أرتال الميليشيات العراقية من دخول الأراضي السورية لمؤازرة عصابات البعث.

بعد هذه الخطوات التي اتخذها الكيان لتحجيم الدور الإيراني بالمنطقة، ختم الكيان ومعه الولايات المتحدة مرحلة إعادة إيران إلى حجمها الطبيعي من خلال قيام الحرب عليها بشكل مباشر بهدف إنهاء مشاريع إيران التسلحية البالستية، والحصول على الأسلحة النووية ولكي تبقى بحجمها المقرر لها، والذي تقوم من خلاله بإشغال الدول العربية والإسلامية، دون أن تنافس الكيان أو تقترب منه.

وفي هذه الأيام، تجددت المواجهة بين السعودية ومليشيات الحوثي في اليمن، في سياق تتداخل فيه حماية الأمن السعودي والخليجي مع أمن الملاحة في البحر الأحمر وباب المندب، ومواجهة النفوذ الإيراني. فالتهديد الحوثي يمسّ السعودية مباشرة، بينما تتصل أولويات الولايات المتحدة والغرب والكيان الصهيوني بقدرات الجماعة على استهداف الملاحة وشنّ هجمات بعيدة المدى. وتلتقي هذه المصالح عند تقليص قوة الحوثيين، دون أن يعني ذلك تطابق أهداف الأطراف أو رؤيتها لمستقبل اليمن. وفي تقديري، فإن إضعاف إيران سيضيّق مصادر الدعم والتسليح التي تعزز قدرات الحوثيين، لكنه لن ينهي قوتهم تلقائياً؛ إذ يرتبط استمرارهم أيضاً بسيطرتهم داخل اليمن ومواردهم وخبرتهم العسكرية. ولذلك ستأثر قدرتهم على تهديد المنطقة بنتائج الحرب على إيران، فيما يظل إنهاء تهديدتهم مرتبطاً كذلك بمسار الصراع والتسوية داخل اليمن.





بقلم: م. محمد رامي قزير
عضو تيار سورية الجديدة

سردية الثورة السورية تحفظها ذاكرة المخيمات

منذ انطلاق ثورة الحرية والكرامة عام 2011، رفعت الثورة أرقى شعارات التحرر والعدل والمساواة. ولم ينعكس ذلك في المظاهرات واللافقات فحسب، بل تجلّى أيضاً في أسماء الجُمع التي اختارها المتظاهرون، وعكست رغبة حقيقية في التحرر، واستعادة كرامة الإنسان السوري ومواجهة نظام استبدادي دموي.

ومع اتساع رقعة المظاهرات وتصاعد التدخلات العسكرية والإقليمية والدولية، ولا سيما التدخلات الداعمة لنظام الأسد، بدأت سردية الثورة السورية تتعرض للتشويه، فبدأنا نسمع عن المؤامرة الكونية على نظام الأسد الممانع، وعن الحرب الأهلية، وصولاً إلى وصم الثورة بالإرهاب والتطرف، وانتهاءً باختزال حكايتها في قضية اللاجئين. ومع تصاعد الحملات الإعلامية الممولة والموجهة لصالح النظام، طفت هذه السرديات على السطح، في مقابل إعلام ثوري محدود الإمكانيات، اعتمد في جانب كبير منه على مبادرات فردية ومؤسسات محدودة. ووجدت أطراف في المجتمع الدولي في بعض هذه السرديات مدخلاً لتبرير تقاعسها عن اتخاذ مواقف أكثر فاعلية إزاء الانتهاكات التي طالت السوريين، رغم الشعارات التي طالما رفعتها عن العدالة وحقوق الإنسان. وأسهم التركيز الإعلامي على الإرهاب والتطرف والحرب الأهلية، في كثير من الأحيان في تهميش السردية الأصلية التي كتبها السوريون بدمائهم.

وبدا ذلك جلياً في محطات مفصلية من الثورة السورية، ومنها الهجوم الكيميائي على الغوطة عام 2013، حين انشغل جانب من النقاش الإعلامي والسياسي بأسئلة المسؤولية والإثبات، بينما ظلت مسألة المحاسبة موضع تجاذب دولي. وظهر الأمر كذلك في حصار مخيم اليرموك، حين انشغلت التغطيات الإعلامية بأسئلة من قبيل: من يحاصر المخيم؟ وكيف يمكن إدخال المساعدات؟ في وقت كان فيه المدنيون يواجهون الجوع والموت، بينما ظلت مسألة المساءلة عن الحصار والانتهاكات المرتبطة به دون مستوى معاناتهم.

وبدلاً من أن تتحمل المعارضة السياسية مسؤوليتها في مواجهة هذا الواقع، أسهمت إخفاقاتها في تعميق الأزمة، من خلال التشطي والمحاصصة والمحسوبيات، فيما ظلت مؤسساتها عاجزة عن صياغة سردية وطنية جامعة، أو إيصال الحكاية السورية إلى

جمهورها المحلي والإقليمي والدولي بالفاعلية المطلوبة. وكان من نتائج ذلك أن ضاعت أجزاء من الحكاية بين أبناء الثورة أنفسهم، ولا سيما الأجيال اللاحقة، وسط فوضى الروايات والتفاصيل والمآسي، وأزمات النزوح واللجوء والحصار والدمار والإصابات.

ومع ذلك، بقي جانب أصيل من الذاكرة السورية حياً في مكان قلماً وُضع في مركز السردية السياسية: مخيمات النزوح واللجوء.

امتدت مخيمات النزوح في مناطق واسعة من شمال سورية، ووصلت موجات اللجوء إلى دول الجوار، حيث نشأت مخيمات كبرى في تركيا، ومخيم الزعتري في الأردن، إلى جانب تجمعات اللاجئين السوريين في عرسال اللبنانية. وغدت هذه المخيمات والتجمعات شاهداً حياً على ما جرى، لا مجرد نتيجة إنسانية له.

في المخيم، اجتمع الجندي المنشق بالعائلة التي نزلت تحت القصف، واجتمع الناجون من المجازر بالمصابين الباحثين عن العلاج، وباليافعين الذين فرّوا من التجنيد الإجباري. اجتمعت حكايات مختلفة، جمع بينها فقدان الأمان والاقتلاع من المكان، والبحث عن حياة تحفظ للإنسان كرامته.

وفي المخيمات، لم تتوقف الحياة، ولم تنطفئ الذاكرة، بل حافظ كثيرون على رواياتهم وشهاداتهم الحية، ونشأ جيل جديد يحمل ذاكرة سورية بكل مآسيها وآلامها. ومن بين أبناء هذه التجارب خرج شبان شاركوا في معركة ردع العدوان التي أطاحت بنظام الأسد في كانون الأول/ديسمبر 2024.

واليوم مع استمرار وجود المخيمات بعد التحرير علينا أن نعي جيداً أنه يجب عدم اختزال المخيم كورقة سياسية للضغط والابتزاز، ولا مجرد بوابة لاستجلاب الدعم والمساعدات. فالمخيم، قبل كل شيء، شاهدٌ حيٌّ على ما جرى، ومستودعٌ لذاكرة بشرية لا يجوز اختزالها في الأرقام والتقارير. ومن



حكايات أهله وشهاداتهم يمكن استعادة جوانب من السردية السورية التي غُيّبت أو شُوّهت أو تاهت وسط صراع الروايات. وتبدأ هذه الاستعادة بإتاحة المجال لأهل المخيمات ليرووا حكاياتهم بأنفسهم، وتوثيق شهاداتهم بموافقتهم، مع احترام اختلاف تجاربهم؛ حتى تبقى أصواتهم حاضرة في كتابة تاريخهم وفي القرارات التي تحدد مستقبلهم. وحفظ هذه الذاكرة لا يقتضي بقاء أصحابها في الخيام؛ فهو يقترن بحقهم في مغادرتها إلى سكن آمن وحياة مستقرة. ومن هنا، فإن «سورية بلا مخيمات» تعني تهيئة شروط العودة الآمنة والطوعية والكريمة، ومعالجة عوائق السكن والخدمات وحقوق الملكية، وتوفير بدائل كريمة لمن تتعذر عودتهم، دون دفع أحد إلى مغادرة المخيم قبل توافر الأمان ومقومات العيش. إن استعادة الكرامة لأهل المخيمات، وضمان حقوقهم في الأمان والتعليم والعمل والحياة الكريمة، ليست مجرد واجب إنساني، بل جزء من استعادة المعنى الذي انطلقت الثورة من أجله. وحين يصبح السوري قادراً على استعادة حقه في تقرير مصيره، وحين تُصان كرامته وتُحفظ ذاكرته ويُعترف بمعاناته، يمكننا أن نتحدث عن انتصار حقيقي لقيم الحرية والعدالة، لا على نظام الأسد وحده، بل على كل ما سلب السوريين إنسانيتهم وحقهم في الحياة.



أ. باسل عبدالله الرفاعي
مدقق لغوي

التحتية، وتوفير السكن والخدمات وفرص العمل، مع تخصيص الموازنات اللازمة، ووضع جداول زمنية معلنة للتنفيذ. وهنا تتكامل الأدوار؛ إذ ترى الدولة شروط العودة والاستقرار، ويسهم الشباب بقدراتهم ومبادراتهم في إنجاحها. فطبي صفحة المخيمات يحتاج إلى قرارات ومشروعات بحجم المسألة، تتجاوز الحلول المؤقتة إلى معالجة أسباب النزوح، وتضمن ألا تُضطر الأسر العائدة إلى النزوح من جديد.

وفي الشتاء تحديداً، يصبح هذا الدور أكثر إلحاحاً. فالمخيم الذي تنهوى خيامه تحت المطر ليس مشهداً عابراً، والأسرة التي تخشى البرد لا تستطيع انتظار حلول مؤقتة. لذلك فإن الاستجابة الإنسانية تقتضي تسريع العودة الآمنة حين تتوافر شروطها، وتأمين مقومات الاستقرار لمن لم تتهياً مناطقهم بعد.

كما أن للشباب دوراً اقتصادياً حاسماً؛ فعودة الأسر ستخلق حاجة إلى البناء والصيانة والنقل والزراعة والمشاريع الصغيرة. ويمكن للشباب قيادة مبادرات تدريب مهني وتشغيل محلي، حتى لا تتحول العودة إلى بطالة جديدة تدفع الأسر إلى المغادرة مجدداً؛ فالسكن وحده لا يصنع الاستقرار، والعمل يمنح العودة معناها.

ويستطيع الشباب أن يكونوا عيناً ميدانية مسؤولة: يوثقون نقص الخدمات، ويوصلون المعلومات الدقيقة إلى الجهات المعنية، ويواجهون الشائعات التي تعرقل العودة. ويمكن للمنصات الرقمية أن تحوّل المبادرات الصغيرة إلى حملات تطوعية واسعة.

ولأن العودة قرار إنساني قبل أن تكون رقماً، ينبغي أن يحضر صوت العائدين في كل مرحلة. والشباب قادرون على بناء جسور الحوار بين الأسر العائدة والمجتمعات المستقبلية، وتحويل الذاكرة المؤلمة إلى طاقة للتعاون، بعيداً عن الإقصاء.

إن «سورية بلا مخيمات» مشروع وطن، والشباب فيه طليعة العمل وأبواب الأمل. وحين تتحول طاقتهم من انتظار المستقبل إلى صناعته، يصبح التطوع فعلاً من أفعال البناء، وتصبح العودة بدايةً لنهضة تنهي معاناة النزوح.

نريد سورية بلا مخيمات، والامتحان الحقيقي: أن نعيد الإنسان إلى بيته، ثم نساعد على أن يشعر أن بيته عاد إليه.

ما بعد الخيام..

الشباب يعيدون بناء الحياة

مع اقتراب الشتاء، لا يعود الحديث عن المخيمات في سورية مجرد ملف إنساني مؤجل، بل يصبح سؤالاً وطنياً عاجلاً: كيف نطوي صفحة الخيام من دون أن نعيد إنتاج أسباب النزوح؟ وكيف تتحول العودة من قافلة عابرة إلى استقرار دائم؟

تقول الأرقام والإحصائيات إن طريق التحسين بدأ فعلاً. فبحسب وكالة الأنباء السورية سانا في 11 أيلول/سبتمبر 2026، صرحت وزارة الطوارئ وإدارة الكوارث السورية بإغلاق أكثر من 200 مخيم، فيما بقيت نحو 141 ألف أسرة داخل المخيمات.

وتشير بيانات مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) في أيلول/سبتمبر 2026 إلى أن أكثر من 1.38 مليون نازح غادروا مواقع النزوح منذ كانون الأول 2024.

أما بيانات المنظمة الدولية للهجرة (IOM)، الصادرة عن نظام تتبع النزوح (DTM) في تموز/يوليو 2026، فتشير إلى عودة نحو 3.75 ملايين شخص إلى مناطقهم. وهذه الأرقام، على أهميتها، لا تعني أن المهمة انتهت؛ فالعودة الحقيقية تبدأ بعد الوصول.

وهنا تحديداً يظهر دور الشباب.

فالشباب السوري رقمٌ صعبٌ في جداول العودة، وركنٌ من أركان المشروع الإغاثي، وأحد أهم مفاتيح المرحلة المقبلة، بما يمتلكه من قدرة على العمل والتطوع وبناء المبادرات وربط العائلات العائدة بالمجتمع المحلي.

إن سورية بلا مخيمات تحتاج إلى شباب يؤمنون بأن العودة تتجاوز نقل الأمتعة إلى إعادة بناء الإنسان والمكان معاً، وإلى فرق عمل تسهم في تنظيف الأحياء، وتأهيل المدارس، وتشجير المناطق المتضررة، ومساعدة كبار السن، ورصد احتياجات العائدين ورفعها إلى الجهات المعنية.

وتحتاج كذلك إلى شباب متخصصين في الهندسة والطب والتعليم والإدارة والتقنيات، يضعون خبراتهم في خدمة بلدٍ يستعيد عافيته. والأهم أن يكون الشباب شركاء في صناعة الحل، لا متلقين له فقط. فلكل عودة متطلباتها: منزل صالح للسكن، ماء وكهرباء وطرق، مدرسة، مركز صحي، فرص عمل، وخدمات أساسية تمنح الأسرة القدرة على البقاء. وقد أكدت الجهات الرسمية ارتباط خطة إنهاء المخيمات بتأهيل مناطق العودة وإزالة الأنقاض والألغام ومخلفات الحرب، ودعم العودة الطوعية والأمنة والكرامة.

غير أن الحماسة الشبابية، مهما اتسعت، لا تستطيع أن تحمل وحدها أعباء العودة وإعادة الإعمار؛ فالمسؤولية الأولى تقع على عاتق الدولة ومؤسساتها، من خلال خطط وطنية واضحة، ومشروعات حكومية لإعادة تأهيل المناطق المدمرة، وإصلاح البنية



بقلم: أ. إيناس السواح
معلمة لغة عربية

سعد"، انتقلاً من انتظار الخلاص إلى المشاركة في صنعه. ومن هنا تبدو المقاربة مع الواقع السوري معكوسة وموجعة. فقد حملت خيام النزوح زمن النظام معنى الصمود، رغم قسوة التهجير؛ لجأ إليها أناس فقدوا بيوتهم وأحبتهم وأرزاقهم، وظلوا متمسكين بحقهم في وطن حر. وفيها ربّت الأمهات أبناءهن، وحفظن لهم الأمل، وخرج من بينهم شبان شاركوا في التحرير.

أما استمرار الخيام اليوم فيكشف اتجاهًا معاكسًا: من صمدوا في وجه النظام ما زال بعضهم عاجزًا عن العودة بعد سقوطه. تحررت بلداتهم، لكن بيوتهم مهذمة، وكلفة ترميمها فوق طاقتهم، وأسباب العيش غائبة. وهكذا تصبح خيمة الصمود شاهدًا على إذلال الانتظار والحاجة؛ إذلال تفرضه الظروف على أهلها، وتبقى عزّتهم وحقوقهم كاملة.

وحين أقرأ هذه الصورة، أجدني أتساءل عن أمهات سوريا في المخيمات: كم من أم تحاول حماية أطفالها من برد الشتاء والأمطار، فيما يظل التعليم والأمان والاستقرار أحلامًا مؤجلة؟ وكيف تشعر أم ربّت أبناءها على أمل العودة حين يسقط النظام الذي هجرها وتبقى خيمتها؟

لا تتطابق التجربتان الفلسطينية والسورية في ظروفهما التاريخية والسياسية؛ لكنهما تلتقيان في أسئلة الاقتلاع والهوية والحق في حياة كريمة. وليست كل الخيام ذات معنى واحد؛ فالخيمة التي حفظ أهلها حلم التحرير، يصبح استمرار اضطرابهم إليها بعده سؤالًا عن الوفاء لتضحياتهم.

إن توفير المأوى ضرورة، لكنه لا يكفي ما لم تصاحبه فرص التعليم والأمان وإعادة بناء الحياة. وبين عودة لا تستعيد الماضي، وخيمة تختصر انتظار المستقبل، يبقى السؤال: متى يصبح لكل سوري بيت لا يخشى فقدانه، ووطن لا يُضطر إلى الرحيل عنه كي ينجو من الخوف والقهر والفقر؟



المخيمات السورية بين رواية «أم سعد» و«عائد إلى حيفا»

في خيام النزوح السوري، لا تتوقف الحكاية عند فقدان المنزل، بل تمتد إلى طفولة تنتظر الاستقرار، وأمّ تحاول أن تحمي أبناءها من قسوة الشتاء، وعائلات تحمل ذكرياتها وأحلامها في رحلة لا تعرف نهايتها. خلف كل خيمة حكاية إنسان اقتلع من مكانه، وترك خلفه تفاصيل حياته التي اعتادها؛ رائحة الخبز، ودفع العائلة، وأشجار الزيتون، وبيتًا كان يظن أنه سيظل مأواه الآمن. فماذا يعني أن يفقد الإنسان المكان الذي يشكل هويته واستقراره؟ وهل تصبح العودة ممكنة بمجرد الرجوع إلى الجدران التي تركها خلفه؟

تأخذنا هذه الأسئلة إلى رواية «عائد إلى حيفا» لغسان كنفاني، حيث يعود «سعيد وصفية» إلى حيفا بعد نحو عشرين عامًا من الرحيل، بحثًا عن طفلها خلدون، الذي تركه رضيعًا خلال أحداث النكبة؛ لكنهما يكتشفان ما أحدثته الاحتلال والاقتلاع من قطيعة في حياة أسرتهما؛ فقد نشأ الطفل في أسرة أخرى، وأصبح اسمه «دوف»، وتشكّلت هويته بعيدًا عن والديه الحقيقيين، حتى أصبح جنديًا في الجيش الإسرائيلي.

وهنا تتجاوز الرواية حكاية الفقد لتطرح سؤالًا أعمق: هل تعني العودة استعادة ما فقدناه، أم أننا قد نعود إلى المكان لنواجه آثار الاقتلاع في حياتنا وحياة من نحب؟ وهنا تكمن قوة الرواية في كشفها أن الوطن ليس جدرانًا نستعيدنا فحسب؛ بل ذاكرة وهوية وانتفاء، وأن العودة الجسدية لا تضمن استعادة الحياة التي عرفناها يومًا. وهنا نقرب من تجربة العائد السوري، مع اختلاف السياق: يعود «سعيد وصفية» إلى مدينة تحت الاحتلال، بينما يعود السوري إلى بلدته المحررة ليواجه تركة الحرب. قد يجد البيت، ويغيب عنه أهله وجيرانه؛ فاستعادة المكان تحتاج أيضًا إلى استعادة الطمأنينة وترميم العلاقات، وبناء حياة ينتمي إليها الأبناء الذين كبروا في النزوح.

أما في رواية «أم سعد»، فيرسم كنفاني صورة الأم الفلسطينية الصامدة، التي تواجه قسوة الحياة وتحمل مسؤولية أبنائها، بينما يحمل ابنها سعد هم الأرض وقضية الوطن.

وفي فصل «خيمة عن خيمة تفرق»، تتباين دلالة الخيمة بين مرارة اللجوء وعزّة المواجهة؛ إذ تمثل خيمة الفدائي، في وعي «أم



بقلم: أ. بلال محمد الشيخ
كاتب وباحث سياسي سوري

العائدون بين مطرقة المخيم وسندان الإعمار المؤجل

“تحتاج الحكومة إلى تحويل شعار «سورية بلا مخيمات» إلى عقد واضح مع العائدين، يتضمن التزامات قابلة للقياس والرقابة.”

بين 8 كانون الأول 2024 ونهاية تشرين الأول 2025، في حين عاد أكثر من 1.9 مليون نازح داخلي إلى مناطقهم الأصلية خلال الفترة نفسها، مع بقاء نحو 7 ملايين شخص نازحين داخل سورية.

وهذه الأرقام تكشف اتساع حركة العودة، لكنها لا تجيب عن أسئلة جوهرية تتعلق بعدد من بقي في مناطق العودة، وعدد من اضطر إلى النزوح مجدداً، ومدى قدرة المناطق المستقبلية على توفير الخدمات الأساسية، أو ما إذا كانت العودة تمت بناءً على قرار حر ومستنير، أم نتيجة انسداد الخيارات في المخيمات وبلدان اللجوء.

س: حين تدفع قسوة المخيم الأسرة إلى المغادرة، هل يكفي وصف عودتها بالطوعية؟

ج: العودة الطوعية، وفق معناها الإنساني والقانوني، لا تعني أن الأسرة اختارت مغادرة المخيم فحسب، بل أن اختيارها تم من دون إكراه، وبعد حصولها على معلومات واضحة عن الوضع الأمني والخدمي في منطقة الأصل، مع توافر شروط الحد الأدنى للعيش الآمن والكرام.

أما إذا كانت الأسرة تغادر المخيم لأنها فقدت المساعدات، أو تخشى الفيضانات، أو لم تعد قادرة على تحمل ظروف الإقامة، ثم تُدفع إلى منطقة لا ماء فيها ولا كهرباء ولا مدرسة ولا مركز صحي، فإن وصف العملية بالطوعية يصبح ناقصاً، حتى لو لم

لا تبدو عبارة «سورية بلا مخيمات» مجرد شعار حكومي في بلد أنهكته سنوات الحرب والنزوح، بل تختصر واحداً من أكثر الملفات تعقيداً في مرحلة ما بعد الثورة السورية: كيف يمكن إعادة ملايين السوريين إلى مناطقهم من دون أن تتحول العودة إلى نقل جماعي للفقر والهشاشة من المخيمات إلى أحياء وقرى مدمرة؟

حول واقع العودة وشروط استقرار العائدين، يأتي هذا الحوار مع أ. بلال محمد الشيخ، الكاتب والباحث في الشأن السياسي السوري، وأحد الساكنين سابقاً في المخيمات، لمناقشة الإجراءات الحكومية ومسؤوليات إعادة الإعمار، وما ينتظر الأسر بعد مغادرة الخيام.

س: كيف تقرأ التوجه الحكومي لإغلاق المخيمات، خصوصاً المعرضة للسيول والفيضانات؟

ج: في تصريح نشرته صحيفه «الثورة السورية» في 12/10/2026 قال وزير الطوارئ وإدارة الكوارث رائد الصالح، إن الوزارة تولي اهتماماً خاصاً بالمخيمات المعرضة لمخاطر السيول والفيضانات، وتعمل على تأمين عودة «كريمة وطوعية ومستدامة» للسكان، مشيراً إلى تأمين عودة أكثر من 11 ألف عائلة، وإغلاق 157 مخيماً، مع العمل على إغلاق 220 مخيماً إضافياً، بالتوازي مع تقييم المخيمات الواقعة ضمن مناطق الخطورة ومتابعة أوضاعها.

وأكد الوزير أن مسؤولية الدولة لا تقتصر على الاستجابة بعد وقوع الفيضانات والسيول، بل تبدأ بمنع تحول الخطر الطبيعي إلى كارثة. وهذه مقارنة مهمة من حيث المبدأ، لأن حماية سكان المخيمات من الكوارث لا تعني توزيع المساعدات بعد غرق الخيام، وإنما تقتضي معالجة أسباب الخطر قبل وقوعه، غير أن السؤال الذي يفرض نفسه هو: ماذا ينتظر العائدون بعد مغادرة المخيم؟ ومن يضمن ألا يجدوا أنفسهم أمام مأساة جديدة بأدوات مختلفة؟

س: ماذا تقول أرقام العودة، وما الذي تعجز عن إظهاره؟
ج: أظهرت بيانات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن أكثر من 1.1 مليون لاجئ سوري عادوا إلى البلاد



إلى الاستثمار في المدارس والرعاية الصحية والمياه والصرف الصحي قبل استقبال أعداد كبيرة من العائدين.

س: كيف تقيّم الدعم المقدم للأسر، وحدود دور المنظمات؟
ج: لا يمكن إنكار أهمية الإجراءات التي تتصل بنقل الأسر وتأمين نقل الأثاث أو إغلاق المخيمات الواقعة في مناطق خطرة، كما أن تدخل المنظمات في ترميم المنازل وإصلاح الآبار وشبكات الصرف وتوفير المساعدات النقدية يمثل دعماً ضرورياً في مرحلة الطوارئ. وقد أفادت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بأن برامج دعم العودة وإعادة الاندماج قدمت مساعدات نقدية لعشرات آلاف الأسر، إلى جانب أعمال تتعلق بالمأوى وإصلاح البنية التحتية الأساسية.

غير أن هذه الجهود، على ضرورتها، لا تزال أقرب إلى الاستجابة الإنسانية منها إلى مشروع متكامل لإعادة البناء، ولا يمكن أن تعفي الحكومة من مسؤوليتها الأساسية في التخطيط والتمويل والتنفيذ والرقابة.

كما أن الاعتماد الواسع على المنظمات الخاصة في ترميم البيوت وتقديم الخدمات يطرح مسألة توزيع المسؤوليات. فالمنظمات تستطيع سد ثغرات مهمة، لكنها لا تملك وحدها صلاحية التخطيط الوطني ولا القدرة على إعادة بناء شبكات الكهرباء والمياه والطرق والمدارس على مستوى البلاد. وعندما تتحول المبادرات الإنسانية إلى البديل الفعلي عن الدولة، يصبح الدعم مرتبطاً بوجود المانحين وأولوياتهم الجغرافية والقطاعية، لا بخطة عامة تضمن العدالة بين المناطق والعائدين.

س: ما الذي يغيب حين تُختزل إعادة الإعمار في ترميم المباني؟
ج: تتعامل الخطابات الرسمية أحياناً مع إعادة الإعمار وكأنها عملية هندسية تقتصر على إزالة الركام وبناء الجدران، في حين أن إعادة الإعمار في بلد مثل سورية هي عملية اجتماعية واقتصادية وقانونية وسياسية في الوقت نفسه. فإعادة بناء منزل من دون معالجة حقوق الملكية قد تؤدي إلى نزاع، وإعادة فتح مدرسة من دون تأمين المدرسين والكتب والنقل لا تعني عودة التعليم، وإصلاح شبكة مياه من دون صيانة وتمويل تشغيلي قد يجعلها تتوقف بعد أشهر، كما أن إعادة الكهرباء إلى حي لا تتيح لأهله العمل والإنتاج لا تعني استعادة الحياة الاقتصادية.

ويضاف إلى ذلك أن إعادة الإعمار تحتاج إلى ربط واضح بين الإغاثة والتعافي والتنمية. فالمساعدات الغذائية والمأوى الطارئ ضرورية لمنع الجوع والتشرد، لكنها لا تنتج دخلاً دائماً. أما التعافي المبكر فيركز على إعادة تشغيل الخدمات والأعمال

يحدث ترحيل مباشر أو إكراه معلن.

س: إلى أي واقع عمراني وخدمي يعود السوريون برأيك؟
ج: يعود كثير من السوريين إلى مناطق لم تتعاف من آثار الحرب. وتؤكد تقديرات البنك الدولي أن الأضرار المادية المباشرة التي لحقت بالبنية التحتية والمباني السكنية وغير السكنية بلغت نحو 108 مليارات دولار، بينما تصل كلفة إعادة إعمار الأصول المتضررة إلى تقدير وسطي يبلغ 216 مليار دولار، منها 82 مليار دولار للبنية التحتية، و75 ملياراً للمباني السكنية، و59 ملياراً للمباني غير السكنية.

فالبيت الذي يعود إليه النازح قد يكون قائماً من الخارج، لكنه يفتقر إلى النوافذ والأبواب أو شبكة الصرف الصحي أو التمديدات الكهربائية، وقد يكون مهدداً بالانهيار أو واقعاً في منطقة ملوثة بمخلفات الحرب.

وفي حالات أخرى، قد يعود أفراد الأسرة إلى منزل مشترك مع أقارب أو إلى بناء غير مكتمل، الأمر الذي يعيد إنتاج الاكتظاظ، ويخلق نزاعات جديدة حول الملكية والسكن.

وتتضاعف المشكلة عندما لا تترافق إعادة تأهيل المساكن مع إصلاح المحيط الخدمي، وقد حذرت تقارير إنسانية من أن أكثر من أربعة أخماس شبكات الكهرباء في سورية متضررة أو مدمرة، وأن نحو 63 في المئة من شبكات المياه تعاني أضراراً، فيما بقي ثلث المدارس تقريباً غير صالح للاستخدام.

وتشير تقديرات اليونيسف إلى أن العودة تجري في وقت تعرضت فيه البنى العامة لخسائر واسعة، وأن مدناً مثل دير الزور ومعرة النعمان وخان شيخون شهدت دماراً تجاوز 80 في المئة في المباني والخدمات الاجتماعية، ما يزيد الحاجة





فقدت أوراقها أو عادت إلى مناطق تغيرت تركيبها السكانية والعمرانية.

س: ماذا عن مسؤولية المجتمع الدولي والمانحين؟

ج: على المجتمع الدولي والمانحين التعامل مع سورية باعتبارها ملف تعافٍ طويل لا أزمة إغاثية عابرة. وقد حذرت منظمات إنسانية من أن نقص التمويل وتراجع الخدمات يهددان قدرة العائدين والمجتمعات المضيفة على الصمود، في وقت لا تزال فيه أعداد كبيرة من السوريين بحاجة إلى المساعدة.

ولا يمكن مطالبة اللاجئين بالعودة المستدامة في ظل بني تحتية منهارة واقتصاد عاجز، كما لا يمكن مطالبة المجتمعات المضيفة بتحمل أعباء إضافية من دون دعم مباشر.

س: أخيراً، متى نستطيع القول إننا اقتربنا من «سورية بلا مخيمات»؟

ج: إن «سورية بلا مخيمات» هدف إنساني وسياسي يستحق النقاش والدعم، لكن الطريق إليه لا يمر عبر إغلاق الخيام فقط. فالمخيم قد يختفي من المشهد، بينما تبقى أسبابه حاضرة في منزل مهدم، ومدرسة مغلقة، وشبكة مياه متوقفة، وطريق مقطوع، وغياب فرص العمل. وإذا كانت العودة الطوعية بداية الأمل، فإنها لا تصبح نهاية المأساة إلا عندما يلمس العائدون أثرها في حياتهم اليومية، لا في البيانات الرسمية وحدها. لذلك فإن معيار النجاح الحقيقي ليس عدد العائلات التي غادرت المخيم، بل عدد الأسر التي استطاعت أن تعيش بأمان وكرامة، وأن ترسل أبناءها إلى المدرسة، وأن تحصل على الماء والكهرباء، وأن تكسب رزقها، وأن تشعر بأن عودتها كانت انتقالاً إلى مستقبل أفضل، لا خروجاً من مأساة إلى مأساة أخرى.

الصغيرة، في حين تتطلب التنمية اللاحقة استثمارات أوسع في الصناعة والزراعة والطاقة والنقل.

س: كيف نضمن ألا يتحول إنقاذ أسرة من خطر السيول إلى نقلها نحو خطر آخر؟

ج: المطلوب هو إعداد خرائط وطنية لمخاطر الفيضانات، وتحديد المناطق الممنوع السكن فيها، وتنظيف مجاري الأنهار، وإنشاء قنوات تصريف، وتأهيل السدود والحواجز، وتجهيز مراكز إيواء بديلة، وتدريب السكان والبلديات على خطط الإنذار والإخلاء.

والأهم أن التقييم يجب أن يشمل مناطق العودة نفسها، لا المخيمات وحدها. فقد تنقل الأسرة من خيمة معرضة للغرق إلى منزل يقع قرب مجرى سيل أو في بناء متصدع أو حي يفتقر إلى وسائل الإطفاء والإسعاف. وعندها لا يكون الخطر قد انتهى، بل انتقل من مكان إلى آخر.

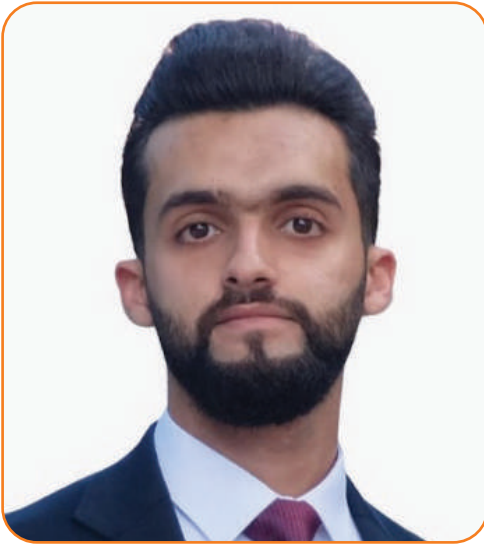
س: كيف يمكن التحقق من واقع العودة والأرقام المعلنة؟ إن نشر أرقام إجمالية، مثل عدد المخيمات المغلقة أو العائلات التي عادت، ينبغي أن يرافقه نشر تفصيلي حسب المحافظة والمنطقة، مع بيانات عن الأسر التي أعيد توطينها، والأسر التي عادت ثم نزحت مرة أخرى، والمنازل غير الصالحة، والخدمات التي أعيد تشغيلها، والتمويل الذي وصل إلى كل منطقة. وتستطيع المجالس المحلية والجامعات ووسائل الإعلام والمنظمات المدنية أن تؤدي دوراً رقابياً مهماً في التحقق من هذه البيانات، شرط توفير الوصول إلى المعلومات وحماية الشهود والعاملين الميدانيين.

س: ما الخطوات التي ينبغي أن تتقدم جدول العمل الحكومي الآن؟

ج: تحتاج الحكومة إلى تحويل شعار «سورية بلا مخيمات» إلى عقد واضح مع العائدين، يتضمن التزامات قابلة للقياس والرقابة. ويبدأ ذلك بربط إغلاق كل مخيم بخطة عودة خاصة به، توضح الوجهة، وعدد الأسر، وحالة المساكن، وتوافر الخدمات، ومخاطر المنطقة، والميزانية، والجهة المسؤولة عن التنفيذ. كما ينبغي إنشاء نظام متابعة مستمر بعد العودة، لا ينتهي لحظة نقل الأسرة، لقياس قدرتها على البقاء والاستقرار خلال ستة أشهر وعام كامل.

ويجب أن تتقدم إعادة تأهيل المياه والكهرباء والصرف الصحي والمدارس والمراكز الصحية على المشاريع الرمزية أو قصيرة الأجل، مع توجيه جزء من التمويل إلى خلق فرص عمل محلية في البناء والزراعة والخدمات. كما ينبغي أن تشمل المساعدات منحاً لإصلاح المنازل، ودعمًا نقدياً مؤقتاً، وبرامج تدريب وتشغيل، ومساعدة قانونية لاستعادة الوثائق وتسوية قضايا الملكية، ولا سيما للأسر التي





بقلم: أ. ملهم العمور
عضو تيار سورية الجديدة

بين حرية النشر ومسؤولية الكلمة

لم تعد الكاميرا مجرد آلة لتوثيق اللحظات السعيدة بين الناس، كما كانت في بداية انتشارها، بل أصبحت تُستخدم في توثيق العديد من المشاهد التي تستطيع إحداث تغييرات عميقة. وما زاد من فاعلية هذه الآلة هو ارتباطها الوثيق والسريع بمواقع التواصل الاجتماعي المتاحة بين أيدي الصغير والكبير.

لمسنا فوائد التصوير والنشر السريع في سورية خصوصاً، وفي العالم عمومًا، بشكل ملحوظ، فقد استطاع الناس تحصيل حقوقهم عندما لم تعد الشكوى المباشرة تجدي نفعًا، وفضح الفاسدين والمرتشين عندما تحميمهم الوساطات والمحسوبيات، ومساعدة ذوي الاحتياجات الخاصة عندما بُحَّت أصواتهم ولم تصل استغاثاتهم إلى الجمعيات الخيرية، وغير ذلك الكثير. ولكن، هناك علاقة وثيقة بين فوائد النشر ومساوئه، لعل أبرز تجلياتها تحشيد الرأي العام، الذي قد يكون سلاحًا ذا حدين!

مقطع صغير لا يتجاوز الدقائق المعدودة، مصحوبًا بتعليق رديء لا يستند إلى الحقائق، ولا يستند إلى مصدر موثوق، ولم يرهق صاحبه نفسه حتى بتحليل الموقف، يستطيع أن يشحن غالبية من يشاهدونه بالحق أو البغض تجاه الفئة التي يريد صاحب التعليق استهدافها.

وهنا يتجلى مقصد الشريعة في صيانة الأعراض وحماية الأبرياء؛ قال تعالى: ﴿فَتَبَيَّنُوا أَن تَصْبِيحُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾ [الحجرات: 6]. فالتثبت قبل النشر امتثال لأمر الله، وحماية للناس من اتهام تُشيعه كلمة ويتعذر تدارك آثاره.

فعلى سبيل المثال، انتشرت في الآونة الأخيرة مقاطع لفيضانات حدثت في حلب والساحل، وكان الكثير من المصورين يلقون باللوم جزافًا على الحكومة! وبمنظرة بسيطة إلى الواقع، نستطيع استنتاج أن مشكلة البنية التحتية في سوريا عمومًا تكمن في سوء تأسيس المدن على مدار عقود من الزمن، وأن حل مثل هذه المشكلة لا يمكن أن يتحقق في غضون سنتين، حتى في أكثر الدول استقرارًا، فكيف بحكومة تسلمت دولة مدمرة وخزينة خاوية؟! وإذا ما ألقينا نظرة سريعة على التعليقات، فسنجد أن جلّ المعلقين يتبنون خطاب المصور، مع أنهم لا يعرفون عنه شيئًا.

يقودنا هذا إلى سلاح آخر ذي حدين؛ فالتصوير والنشر يفتحان باب التعليقات أمام جميع فئات المجتمع: العاقل، وصاحب القرار، والمؤثر، ومثير الفتنة، بل حتى أمام من يتأثر بما يراه في لحظته، وهو الأخطر! نعم، لقد أصبح كل شخص منا محللاً استراتيجيًا وسياسيًا وعسكريًا محنكًا، لمجرد أنه يستطيع الإمساك بالهاتف وإبداء رأيه دون مراعاة للنتائج السلبية أو

للاحتقان الشعبي الذي قد يتسبب فيه ذلك. بالطبع، يحق للجميع التعبير عن آرائهم وإبداء مواقفهم تجاه الأمور التي تخصهم أو تخص مجتمعاتهم، ولكن هذا لا يعني التدخل في كل صغيرة وكبيرة إذا لم يكن الشخص على اطلاع كافٍ، ولا يمتلك القدرة على قراءة الحدث قراءة نقدية. وإذا ما أراد الخوض في هذه الأمور، فيجب أن يكون ذلك بأسلوب منظم وواضح، يضمن التحقق من المعلومات ونقدها نقدًا لائقًا وموضوعيًا، وإيصالها بالطريقة الصحيحة، من دون تضليل أو نقصان.

ويقترن التثبت بمقصد إقامة العدل وأداء الشهادة؛ قال تعالى: ﴿كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ﴾ [النساء: 135]. فلا تتخذ مسؤولية الكلمة ذريعة لكتمان الحق، كما لا تتخذ حرية التعبير ذريعة للبهتان؛ فالنقد الصادق وكشف الفساد يخدمان العدل ويحفظان حقوق العباد.

وهذا ما يمكن تحقيقه من خلال الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني، التي أقربأنا نفتقدها حاليًا في مجتمعنا. لذلك، يجب الاعتماد على الأشخاص الثقات من الإعلاميين المستقلين، والوجهاء المعترين، والمحللين الحياديين؛ حتى نتجنب الاحتقان السلبي الذي قد ينتج عنه زعزعة الأمن والاستقرار في المجتمع، وهو ما يتمناه، بالطبع، أعداء هذا البلد المعروفون، الذين ما زالوا يترصون بأي ثغرة للولج منها وتحقيق غاياتهم.

إن المجتمع القوي هو المجتمع المتماسك، الذي يعرف كل شخص فيه مدى أهميته وفاعليته وتأثيره، بالقول والفعل على حد سواء. وليأخذ كل شخص منا على عاتقه مسؤولية التأكد من صحة الأخبار والإلمام بجميع جوانب الموضوع قبل كتابة أي شيء؛ فقد بلغ اليأس والإحباط بالناس مبلغًا كبيرًا.

وقد قال رسول الله ﷺ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكَلِّمْ خَيْرًا أَوْ لِيَصْمُتْ» [البخاري: 6018؛ مسلم: 47]. وهذا الميزان يجمع صدق الكلمة وحسن أثرها؛ فننشر ما ينصر الحق، ونكف عما يظلم الناس أو يحرض على أذيتهم، تحقيقًا لمقاصد الشريعة في حفظ النفوس والأعراض وصيانة المجتمع. وليبق قول تعالى محررنا الرئيسي: ﴿مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾ [ق: 18].

بيان بشأن حرية العمل السياسي

حرية العمل السياسي حق أصيل حرم النظام البائد السوريين منه عقوداً من الزمن بحجة الحفاظ على الأمن والاستقرار، وهي من الحريات الأساسية التي قامت من أجلها ثورة السوريين، والتي تضمنها المواثيق الدولية والدساتير في معظم دول العالم.

إن تمكين المجتمع من التعبير عن آرائه والمشاركة في الخطاب الوطني والرأي العام يحتاج إلى حياة سياسية وجماعات سياسية منظمة وهو ما لحظه الإعلان الدستوري وأكد عليه في المادة 14 التي تقول:

(تصون الدولة حق المشاركة السياسية وتشكيل الأحزاب على أسس وطنية وفقاً لقانون جديد)

كما تصون هذا الحق المادة 12 من الإعلان الدستوري التي تقول:

(تُعد جميع الحقوق والحريات المنصوص عليها في المعاهدات والمواثيق الدولية ذات الصلة التي تكون الجمهورية العربية السورية طرفاً فيها أو مصدقة عليها، جزءاً لا يتجزأ من هذا الإعلان وتتمتع بالحماية الدستورية)

وإن حرية العمل السياسي من الحريات الأساسية المنصوص عليها في المعاهدات والمواثيق الدولية.

لا شك أن الأولوية المطلقة هي للظروف المعيشية والأمن لكن تفعيل الحياة السياسية في سورية مسار مواز لا يعطل تحسين المعيشة والأمن. وإن التيار يرى أحقية القوى السياسية المنظمة سواء الموجودة سابقاً أو الآخذة في التشكل في ممارسة نشاطها السياسي استعداداً لكتابة الدستور والانتخابات وهما معلمان أساسيان لنجاح المرحلة الانتقالية ويحث التيار المجلس التشريعي على سن قانون للأحزاب يشجع السوريين على الانخراط في النشاط السياسي بشكل أوسع وأكثر تنظيماً.

تيار سورية الجديدة



تيار سورية الجديدة
New Syria Movement